الأمم المتحدة
S/2025/323
مجلس الأمن
Distr.: General
30 May 2025
Arabic
Original: English

تنفيذ القرار 2732 (2024)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2732 (2024) الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل ستة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتناول التقرير أهم التطوّرات المتعلقة بالعراق ويعرض آخر المستجدات عن أنشطة الأمم المتحدة في البلد منذ التقرير السابق المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (S/2024/857)، والإحاطة التي قدَّمها إلى مجلس الأمن في 6 كانون الأول/ديسمبر 2024 الممثلُ الخاص للأمين العام للعراق ورئيس البعثة.

ثانيا - موجز بأهم التطورات

ألف - التطورات على الصعيد الوطني

2 - اعتمد مجلس النواب خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير عدة نصوص تشريعية، وخصوصا القانون الذي جعل من حلبجة المحافظة التاسعة عشرة في العراق، وتعديلات قانون الموازنة الاتحادية للفترة 2023-2025، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العفو العام، ومشروع قانون لسن قانون بشأن رد الممتلكات.

3 - ومع أن اعتماد تلك القوانين الثلاثة كان إنجازا مهما، فإن المعارضة المستمرة لقانون العفو العام أدت إلى رفع عدة قضايا أمام المحكمة الاتحادية العليا، وقررت المحكمة في 4 شباط/فبراير تعليق تنفيذ تلك القوانين إلى أن تصدر حكمها. وقد خلص مجلس القضاء الأعلى، في اجتماع عُقد في 5 شباط/فبراير، إلى أن الأمر الأولي الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العليا يتجاوز نطاق اختصاص المحكمة. وأُغلقت القضية في 11 شباط/فبراير عندما رفضت المحكمة الاتحادية العليا القضايا المرفوعة بعلة عدم المقبولية. ونُشرت القوانين الثلاثة جميعها في *الجريدة الرسمية* العراقية في 18 شباط/فبراير.

4 - وفي مؤتمر صحفي عُقد في 24 شباط/فبراير، أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط محمد علي تميم نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، وهو أول تعداد شامل يُجرى في البلد منذ

عام 1987. وقد أشاد القادة السياسيون العراقيون بالتعداد باعتباره خطوة أساسية نحو تعزيز دقة التخطيط الاقتصادي وتخصيص الموارد. وتُظهر النتائج أن عدد السكان بلغ 46,1 مليون نسمة.

5 - وفي 9 نيسان/أبريل، صوّت مجلس الوزراء على تحديد 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 موعدا لانتخابات مجلس النواب. وقبل هذا القرار، مدد مجلس القضاء الأعلى، في 8 كانون الثاني/يناير، فترة ولاية مجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمدة عامين. وصادق مجلس النواب على ذلك القرار في 13 كانون الثاني/يناير. وأصدر مقتدى الصدر في 27 آذار/مارس بيانا أوعز فيه لأتباعه بألا يشاركوا في الانتخابات سواء كناخبين أو مرشحين. وفي 25 آذار/مارس، فتحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عملية تسجيل الناخبين لمدة شهر واحد، مما سمح للناخبين المؤهلين بتحديث بياناتهم في السجلات أو التسجيل لأول مرة. وفي 15 نيسان/أبريل، فتحت المفوضية فترة تسجيل الأحزاب والائتلافات والقوائم الفردية.

6 - وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحديث قطاع الطاقة والدفع قُدما بعجلة التنمية من خلال المشاريع الاستراتيجية، افتتح رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، مؤتمر طاقة العراق 2025 في بغداد في 28 كانون الثاني/يناير ومعرض بغداد الدولي الثامن والأربعين في 1 شباط/فبراير. وفي كلتا المناسبتين، سلط رئيس مجلس الوزراء الضوء على إنجازات حكومته التي تحققت منذ توليه منصبه، بما في ذلك خفض حرق الغاز بنسبة 70 في المائة، والاستثمار في الغاز الطبيعي، وتطوير إنتاج البترول. وأضاف قائلا إن مشروع طريق التنمية يهدف إلى الدفع قُدما بعجلة التنمية في قطاعات متعددة، وإلى جذب الاستثمارات، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات مع القطاع الخاص، وذلك لربط الاقتصاد العراقي بالمنطقة والعالم بشكل أفضل.

7 - وترأس رئيس مجلس الوزراء، في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، اجتماعات لمجلس الوزراء والفريق الوطني للطاقة المتجددة ولجان حكومية أخرى، وذلك للموافقة على تنفيذ مشاريع تهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة في المرافق الحكومية، والتوسع في اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة شبكة نقل الكهرباء في البلد، وتعزيز البنية التحتية الكهربائية. وخلال تلك الفترة نفسها، تواصل رئيس مجلس الوزراء وغيره من كبار المسؤولين في الحكومة مع القادة وكبار المسؤولين من جمهورية إيران الإسلامية والأردن والمملكة العربية السعودية وتركيا وتركمانستان، وبلدان أخرى، لتعزيز الربط الكهربائي للعراقية وتشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة بالبلد. وانتهت في 8 آذار/مارس مدة الإعفاء من الجزاءات الذي منتحته الولايات المتحدة لتمكين العراق من استيراد الكهرباء من جمهورية إيران الإسلامية، والذي كان أحدثُ تمديد له بـ 120 يوما في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وفي مؤتمر صحفي عُقد في 6 آذار/مارس، رحبت متحدثة باسم وزارة خارجية الولايات المتحدة بالتزام رئيس مجلس الوزراء بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، لكنها أكدت تاريخ انتهاء مدة الإعفاء. وفي 5 نيسان/أبريل، ترأس رئيس مجلس الوزراء اجتماعا رفيع المستوى لتقييم الآثار المترتبة على قرار الإدارة الأمريكية "زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة"، وقدم توجيهات للفريق المفاوض للعمل على إقامة "علاقات اقتصادية وتجارية متوازنة تضمن مصالح الجانبين".

8 - وبعد التصديق في 24 تشرين الثاني/نوفمبر على نتائج الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان، عقد برلمان إقليم كردستان جلسته الافتتاحية في 2 كانون الأول/ديسمبر. ومنذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر،

انخرط أكبر حزبين في إقليم كردستان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، في مفاوضات لتشكيل حكومة إقليمية جديدة. ولا تزال تلك المفاوضات جارية.

9 - واستمرت المفاوضات بين السلطات الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والمستحقات الأخرى. فحكومة إقليم كردستان تقول إن وزارة المالية الاتحادية لم تقم بتحويل كامل المبالغ المالية المستحقة، بينما أجرت السلطات الاتحادية عمليات مراجعة للتحقق من دقة كشوفات المرتبات العامة. وفي 12 شباط/فبراير و 17 آذار/مارس، أعلنت حكومة إقليم كردستان عن تحويل الإيرادات غير النفطية إلى السلطات الاتحادية. وفي 26 آذار/مارس، أعلنت سلطات إقليم كردستان العراق أن السلطات الاتحادية قامت بتحويل أموال لتغطية رواتب موظفي الخدمة المدنية والمستحقات الأخرى عن شهر آذار/مارس. وفي الوقت نفسه، خرجت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير مظاهرات عامة في إقليم كردستان العراق، بما في ذلك إضراب عن الطعام لمجموعة من المعلمين في السليمانية، للمطالبة بدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية المتأخرة.

10 - ودعا رئيس مجلس الوزراء، خلال جلسة لمجلس النواب في 3 كانون الأول/ديسمبر، إلى الإسراع بإقرار تعديل قانون الموازنة الاتحادية لفترة 2023-2025، مشيرا إلى أهمية التعديل لمعالجة مسألة تصدير النفط من إقليم كردستان العراق. وفي 2 شباط/فبراير، اعتمد مجلس النواب التعديل، حيث ألغى بعض العقبات التي تحول دون استئناف تصدير النفط من إقليم كردستان. وفي 5 شباط/فبراير، وافق مجلس وزراء إقليم كردستان على إجراءات لاستئناف تصدير النفط بالتنسيق مع المؤسسة الاتحادية الحكومية لتسويق النفط، وذلك وفقا لقانون الموازنة الاتحادية. وفي 22 شباط/فبراير، أعلنت وزارة النفط الاتحادية أن إجراءات استئناف عمليات تصدير النفط قد اكتملت. ولا تزال المفاوضات جارية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن استئناف تصدير النفط من إقليم كردستان العراق. وفي 3 آذار/مارس، أكد وزير الطاقة والموارد الطبيعية في تركيا، ألب أرسلان بيرقدار، أن خط الأنابيب "جاهز" لتسهيل عمليات تصدير النفط.

باء - التطورات على الصعيد الإقليمي

11 - واصل رئيس مجلس الوزراء وحكومة العراق التواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين للدعوة إلى الحوار والحلول السلمية للنزاعات الإقليمية والتشجيع على بذل الجهود لتعزيز الاستقرار الإقليمي. وفي هذا الصدد، شارك المسؤولون العراقيون في العديد من المحافل، بما في ذلك المؤتمر الوزاري لتعزيز الاستجابة الإنسانية في غزة المعقود في 2 كانون الأول/ديسمبر في القاهرة، واجتماع لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سوريا في 14 كانون الأول/ديسمبر في العقبة، ومؤتمر الرياض بشأن سوريا في 12 كانون الثاني/يناير، ومؤتمر باريس بشأن سوريا في 13 شباط/فبراير، ومؤتمر ميونيخ للأمن في 14 و 15 شباط/فبراير، ومؤتمر البرلمان العربي السابع في 22 شباط/فبراير في القاهرة، ومؤتمر القمة الاستثنائي لجامعة الدول العربية في 3 و 4 آذار/مارس في القاهرة، والاجتماع الرفيع المستوى لممثلي الدول المجاورة للجمهورية العربية السورية في 9 آذار/مارس في عمّان، ومنتدى أنطاليا للدبلوماسية في الفترة من 11 إلى 13 نيسان/أبريل.

12 - وفي 15 كانون الثاني/يناير، رحبت وزارة الخارجية باتفاق وقف إطلاق النار في غزة. وأشادت الوزارة بجهود قطر ومصر والولايات المتحدة في التوصل إلى وقف إطلاق النار، مؤكدة على أهمية التعاون الدولي لضمان الاستقرار الإقليمي. وفي 18 آذار/مارس، أدانت الوزارة استئناف العنف في غزة، داعية

المجتمع الدولي إلى تحمل "مسؤولياته الأخلاقية والقانونية" واتخاذ إجراءات عاجلة لحماية أرواح المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الحكومة تدابير لإغاثة السكان المتضررين من النزاعات الإقليمية، بما في ذلك بإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وتوريد الوقود إلى لبنان وتزويد اليمن بالقمح.

13 - وفي 8 كانون الثاني/يناير، قاد رئيس مجلس الوزراء وفدا رفيع المستوى إلى جمهورية إيران الإسلامية، حيث قابل المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، والرئيس مسعود بيزشكيان، ورئيس مجلس الشورى الإسلامي محمد باقر قاليباف، ومسؤولين آخرين. وزار أيضا رئيسُ مجلس النواب محمود المشهداني جمهورية إيران الإسلامية، حيث قابل كبار القادة الإيرانيين في طهران في الفترة من 2 إلى 4 شباط/فبراير. وفي خضم التوترات الإقليمية والدولية، ظل القادة العراقيون في تواصل مع نظرائهم الإيرانيين، بما في ذلك من خلال مكالمتين هاتفيتين في 24 آذار/مارس و 14 نيسان/أبريل بين وزيري خارجية العراق وجمهورية إيران الإسلامية، ومكالمة هاتفية في 1 نيسان/أبريل بين رئيس مجلس وزراء العراق ورئيس جمهورية إيران الإسلامية، ومكالمة هاتفية في 11 نيسان/أبريل بين رئيسي البلدين.

14 - وفي أعقاب التطورات التي شهدتها الجمهورية العربية السورية، قام مدير جهاز المخابرات الوطني في العراق، حميد الشطري، بزيارة إلى دمشق في 26 كانون الأول/ديسمبر في أول اتصال رسمي بين حكومة العراق والسلطات المؤقتة السورية. وفي 13 آذار/مارس، أصبح وزير الخارجية المؤقت للجمهورية العربية السورية، أسعد الشيباني، أول مسؤول سوري يزور بغداد، حيث قابل الرئيس ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية، فؤاد حسين، ومسؤولين آخرين. وأشارت تقارير إعلامية إلى أن رئيس مجلس وزراء العراق والرئيس المؤقت للجمهورية العربية السورية عقدا في 15 نيسان/أبريل محادثات مشتركة في الدوحة مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

15 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الخامسة والأربعين في الكويت. وأكد المجلس الأعلى في بيانه الختامي من جديد دعمه لأمن العراق واستقراره وسيادته ووحدة أراضيه وسلامتها. وأكد المجلس الأعلى التزامه بالمضي قدما في إنجاز مشروع الربط الكهربائي الذي يهدف إلى ربط العراق بشبكة الكهرباء الإقليمية لدول مجلس التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المجلس الأعلى "أهمية احترام جمهورية العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة".

16 - وحث المجلس الأعلى أيضا حكومة العراق على "الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله"، التي أبطلت المحكمة الاتحادية العليا في عام 2023 تصديق مجلس النواب عليها في عام 2013. وبالإضافة إلى ذلك، رفض المجلس الأعلى "الإجراء الأحادي الجانب" الذي اتخذه العراق "لإلغاء البروتوكول الأمني" الموقع عام 2008 ودعا العراق إلى "العمل الجاد لاستكمال ترسيم الحدود البحرية بين [العراق والكويت] لما بعد العلامة البحرية 162".

17 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق، السيد حسين، بنائب وزير خارجية الكويت، الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح، في بغداد، لمناقشة التطورات الإقليمية والعلاقات الثنائية. وفي اليوم نفسه، عقدت اللجنة الفنية والقانونية الكويتية - العراقية المشتركة المعنية باستكمال تعيين الحدود البحرية لما بعد العلامة 162 اجتماعها السابع. وكان ذلك أول اجتماع تعقده اللجنة منذ عام 2023. وعقدت اللجنة، تحت رئاسة نائب وزير خارجية الكويت ووكيل مستشار الأمن القومي

للعراق، عصام السعدي، اجتماعها الثامن في الكويت يوم 12 شباط/فبراير واجتماعها التاسع في بغداد يوم 13 نيسان/أبريل.

18 - وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، قام وكيل الوزارة للعلاقات الثنائية بوزارة خارجية العراق، محمد حسين بحر العلوم، بزيارة إلى الكويت بصفته مبعوثا خاصا لرئيس مجلس الوزراء. وقدم خلال هذه الزيارة رسالة إلى ولي عهد دولة الكويت، الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، أعرب فيها العراق عن استعداده للحل جميع القضايا العالقة بين البلدين. وعينت الكويت محمد عبد الله عبد الحسن، مستشار الأمير، ليكون المحاور من جهتها للسيد بحر العلوم.

19 - وفي 17 أيار/مايو، استضافت بغداد مؤتمر القمة الرابع والثلاثين لجامعة الدول العربية. ورحب رئيس الوزراء بعقد مؤتمر القمة، مشيرا إلى أنها كانت علامة فارقة في عودة العراق القيام بدوره على الصعيد الإقليمي، وتعهد بتقديم 20 مليون دولار للمساعدة في إعادة الإعمار في كل من غزة ولبنان. واعتمد المشاركون في مؤتمر القمة إعلان بغداد ودعوا فيه إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وأكدوا من جديد دعمهم لإقامة الدولة الفلسطينية، وتناولوا النزاعات في لبنان وليبيا والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن.

جيم - الحالة الأمنية

20 - واصل تنظيم داعش خلال الفترة المشمولة بالتقرير شن هجمات غير نمطية، معظمها في محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك وصلاح الدين، في حين واصلت قوات الأمن العراقية القيام بعمليات مكافحة الإرهاب ردا على نشاط داعش. ففي الفترة الممتدة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 31 آذار/مارس 2025، نُسب في المجموع 23 هجوما إلى تنظيم داعش. واستهدف معظم تلك الهجمات قوات الأمن العراقية. وانخفضت الهجمات المنسوبة إلى داعش للفصل الرابع على التوالي.

21 - ووفقا لبيان صادر عن القيادة المركزية للولايات المتحدة في 15 كانون الثاني/يناير، نفذ التحالف الدولي ضد داعش أكثر من 325 عملية مشتركة و 40 غارة جوية في الأراضي العراقية في عام 2024. وأعلنت القيادة المركزية للولايات المتحدة في بيانين صادرين في 4 و 12 شباط/فبراير أن 10 مقاتلين من تنظيم داعش قُتلوا في غارات جوية نفذتها قوات الأمن العراقية، بدعم من قوات التحالف، في محافظتي كركوك والأنبار. وأكدت بيانات صادرة عن رئيس مجلس الوزراء والقيادة المركزية للولايات المتحدة مقتل اثنين من كبار عناصر تنظيم داعش عقب عملية مشتركة في 13 آذار/مارس، أحدهما هو "والي العراق وسوريا" الذي كان يشغل منصب نائب زعيم تنظيم داعش العالمي وقائد عملياته العالمية.

22 - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى آذار/مارس، واصلت وزارة الدفاع التركية الإبلاغ عن قيامها بعمليات برية وجوية ضد أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وفي 27 شباط/فبراير، أصدر مؤسس حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، الذي يوجد في السجن، بيانا أوعز فيه لمقاتلي الجماعة إلقاء السلاح وحل الجماعة. ورحّب مسؤولون عراقيون وشخصيات سياسية بارزة بذلك البيان، حيث أشارت وزارة الخارجية إلى أن الإعلان خطوة حاسمة الأهمية للاستقرار الإقليمي. وفي 1 آذار/مارس، أعلن حزب العمال الكردستاني وقفا لإطلاق النار. وأفادت وسائل إعلام محلية في وقت لاحق عن استمرار الغارات الجوية والاشتباكات المسلحة في شمال العراق. وفي 8 أيار/مايو، أكد رئيس

تركيا، رجب طيب أردوغان، ورئيس مجلس وزراء العراق التزامهما بتعزيز التعاون الأمني. وفي 12 أيار/مايو، أعلن حزب العمال الكردستاني أنه قرر حل نفسه وإلقاء السلاح.

ثالثا - إحاطة بمستجدات أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة القيادية للبعثة

23 - واصل الممثل الخاص الاجتماع بالمسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة القضائية وزعماء الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق المرأة، والزعماء الدينيين، فضلا عن الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وشدد الممثل الخاص في اجتماعاته على أهمية تعزيز أمن العراق واستقراره والحفاظ عليهما، والعمليات التشريعية التي تحترم التزامات العراق الدولية، والعودة الآمنة والكريمة والطوعية للمواطنين العراقيين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية، واتخاذ الخطوات اللازمة لحل جميع القضايا العالقة بين العراق والكويت.

24 - وقام الممثل الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير بزيارات إلى محافظات البصرة وذي قار وكركوك والنجف وصلاح الدين، واجتمع هناك بممثلي الحكومات المحلية وشيوخ العشائر والمجتمعات المحلية، وزار المشاريع التي تقيمها الأمم المتحدة دعما للمجتمعات المحلية في العراق.

25 - وسافر الممثل الخاص إلى إقليم كردستان العراق في 19 كانون الأول/ديسمبر، ومن 3 إلى 5 شباط/فبراير، ومن 15 إلى 18 نيسان/أبريل. ومن بين ما نوقش في تلك الزيارات تطور الوضع في الجمهورية العربية السورية، وعودة المواطنين العراقيين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية، وعودة النازحين داخليا. وشدد الممثل الخاص في اجتماعاته على أهمية القيام، دون تأخير، بتشكيل حكومة تُعنى باحتياجات إقليم كردستان العراق وتبلي تطلعاته.

26 - بالإضافة إلى ذلك، شارك الممثل الخاص في سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى على الصعيد الإقليمي. ففي زياراته إلى الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، ركزت المباحثات على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتيسير إحراز تقدم صوب حل القضايا العالقة بين العراق والكويت، وأيضا على التطورات الإقليمية ومسألة إعادة المواطنين العراقيين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى وطنهم. ورحب الممثل الخاص خلال زياراته إلى دولة الكويت باستئناف عمل اللجنة الفنية والقانونية الكويتية - العراقية المشتركة المعنية باستكمال تعيين الحدود البحرية لما بعد العلامة 162. وفي جمهورية إيران الإسلامية، ناقش الممثل الخاص التطورات الإقليمية وتأثيرها على أمن واستقرار العراق.

27 - وشارك الممثل الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير في فعاليات مهمة، منها اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، ومناسبة الإعلان عن السياسة الوطنية لحماية المدنيين، ومؤتمر حوار بغداد الدولي، ومناسبة الإعلان عن الصيغة الجديدة من خطة "الأمم المتحدة الواحدة" لعودة العراقيين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وأكد الممثل الخاص في تلك الاتصالات جميعها على ضرورة التمسك بالمبادئ الإنسانية وتعزيز المساءلة. كما دعا إلى إجراء حوار وطني هادف وبنّاء قائم على الاحترام المتبادل والوحدة الوطنية. وأثنى الممثل الخاص في مناسبة الإعلان عن الصيغة الجديدة من خطة "الأمم المتحدة الواحدة" على القيادة العراقية لقرارها تسريع عودة المواطنين العراقيين من شمال شرق الجمهورية العربية

السورية وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، وأكد من جديد التزام الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم لاستكمال جميع عمليات هذه العودة بنهاية عام 2025.

28 - وتواصل الممثل الخاص أيضا مع المجموعات الاستشارية النسائية ومنظمات المجتمع المدني وشارك في أنشطة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، حيث أكد من جديد التزام الأمم المتحدة بتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وضمان أن تصون التعديلات التشريعية حقوق المرأة.

باء - دعم العملية الانتخابية

29 - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أشطتها في مجال المساعدة التقنية وتقديم الدعم الاستشاري للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في وقت بدأت فيه المفوضية الأعمال التحضيرية لانتخابات مجلس النواب المقرر إجراؤها في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. وأحرزت المفوضية تقدما، بدعم من البعثة، في إعداد الخطة التشغيلية والجدول الزمني الانتخابيين اللازمين لإقرار مراحل وأنشطة الجدول الزمني للانتخابات.

30 - وقدمت البعثة المشورة للمفوضية بشأن خيارات تحديث نظم تكنولوجيا الانتخابات، بما في ذلك أجهزة التحقق من الناخبين، وأجهزة المسح الضوئي في مراكز الاقتراع، ونظم نقل نتائج الانتخابات. وقررت المفوضية المضي قدما في ترقية مختلف المكونات، حتى يتسنى استخدامها في انتخابات مجلس النواب لعام 2025. وستُجرى عمليات التحديث في جمهورية كوريا، منشأ تلك المكونات. وقد بدأت المفوضية في تحديث سجل الناخبين في 25 آذار/مارس. وفي هذا الصدد، قدمت البعثة للمفوضية الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات لتطوير أدوات تحليل بيانات سجلات الناخبين ومقارنتها والإبلاغ عنها، وكذلك لإعداد خطة نشر مراكز الاقتراع. وقدمت البعثة أيضا الدعم للمفوضية في تحديث اللوائح والإجراءات الانتخابية وفقا لقانون الانتخابات، بما في ذلك اللوائح والإجراءات المتعلقة بتسجيل الناخبين وتسجيل التحالفات والأحزاب السياسية والمرشحين الذين يعتزمون المشاركة في الانتخابات.

31 - وقدمت البعثة أيضا إسهامات في خطة المفوضية المتعلقة بالتواصل والإعلام، مع التركيز على الأنشطة المحددة الأهداف للنهوض بتثقيف الناخبين ومشاركتهم وإدماجهم، وقدمت توصيات تتعلق باستخدام تكنولوجيات محسنة لتعميم المعلومات ومعالجة حالات خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة ذات الصلة بالانتخابات. وعملت البعثة أيضا مع المفوضية ومؤسسات عراقية أخرى في وضع استراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة مشاركة فعالة وآمنة في العملية الانتخابية سواء كناخبة أو كمرشحة.

32 - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة التعاون مع المفوضية وهي تعمل مع مؤسسات عراقية أخرى في أمور مختلفة، بما في ذلك الهوية الوطنية والسجل المدني، ومراجعة سجل الناخبين في كركوك، وتسخير إمكانات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لتزويد الناخبين بالمعلومات وتثقيف الجمهور، وتنسيق أمن الانتخابات في مرافق المفوضية، وتخزين المواد الانتخابية ونقلها.

جيم - المساعدة الإنسانية والإنمائية

33 - في 10 نيسان/أبريل 2025، بلغ عدد النازحين داخليا الذين عادوا إلى ديارهم 5,1 ملايين نازح بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة والدعم المنسق الذي قدمته الأمم المتحدة في العراق. وظل أكثر من مليون شخص في عداد النازحين داخليا، منهم 078 834 من النازحين داخليا في محافظات متعددة في

العراق، و 549 107 شخصا يقيمون في 20 مخيما رسميا من مخيمات النازحين داخليا في جميع أنحاء إقليم كردستان، و 552 84 شخصا يعيشون في ملاجئ حرجة ومواقع غير رسمية في ظل ظروف هشة. ولا تزال المحافظات الجنوبية من العراق تواجه تحديات شديدة ذات صلة بالمناخ، كالجفاف الذي امتد لفترة طويلة وندرة المياه وتزايد ملوحة التربة، وكان لذلك وقع كبير على الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن 701 28 من الأسر (206 172 أفراد) كانت لا تزال حتى آذار/مارس 2025 في حالة نزوح بسبب العوامل المناخية في 12 محافظة، ولذلك توجد حاجة ملحة إلى استراتيجيات متكاملة للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك استراتيجيات لإدارة الموارد المائية بطرق مستدامة، ودعم سبل العيش في المناطق الريفية، والتخطيط الحضري على نحو يخفف من الآثار الطويلة الأمد للنزوح الناجم عن تغير المناخ.

34 - وفي عام 2024، غادر ما مجموعه 724 10 أسرة (996 51 فردا) مخيمات النازحين داخليا في إقليم كردستان، وهو ما يمثل حوالي 34 في المائة من النازحين داخليا الذين كانوا في بداية العام مسجلين باعتبارهم مقيمين في تلك المخيمات. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 10 نيسان/أبريل 2025، غادر المخيمات 421 أسرة أخرى (810 1 أفراد). وعاد معظم هؤلاء إلى مناطقهم الأصلية، وبشكل أساسي إلى محافظات نينوى وصلاح الدين وإربيل. وفي 10 نيسان/أبريل 2025، كانت العشرون مخيما من مخيمات النازحين المتبقية، وجميعها في محافظتي دهوك وإربيل، تستضيف 184 22 أسرة (549 107 فردا، 90 في المائة منهم من الأيزيديين). ومنذ قرار إرجاء إغلاق جميع المخيمات إلى أجل غير مسمى بعد الموعد النهائي الذي كان محددا في تموز/يوليه 2024، ظلت الخدمات الحكومية في المخيمات تعمل، لكن المساعدات العينية، بما في ذلك المواد الغذائية ومستلزمات النظافة والوقود، صارت تُقدم بشكل غير منتظم بسبب العجز في التمويل، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية المتردية أصلا، لا سيما في مخيمات شرق الموصل.

35 - وأُنشئت لجنة وطنية متخصصة في أواخر عام 2024 لوضع خطة شاملة لعودة النازحين وتسجيلهم، تشمل جهود إعادة الإعمار، بالتنسيق مع الأمم المتحدة في العراق. واللجنة التي كلفها رئيس مجلس الوزراء بهذه المهمة، يتولى رئاستها وكيل مستشار الأمن القومي وتضم ضمن أعضائها ممثلين عن السلطات الاتحادية وسلطات إقليم كردستان. ولم تقدم اللجنة خطة نهائية خلال الفترة الأولى من ولايتها التي انتهت في نيسان/أبريل 2025. وطلبت اللجنة من مكتب رئيس مجلس الوزراء تمديدا لشهرين لتكمل عملها. ولم تكن قد صدرت بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء في وقت كتابة هذا التقرير.

36 - وساهمت التحديات السياسية والقانونية والأمنية، بما في ذلك تعثر تنفيذ اتفاقية سنجار بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، في تأخر عودة النازحين داخليا من الأيزيديين الذين لا يزال كثيرو منهم نازحين في إقليم كردستان العراق. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه ما يقرب من 870 شخصا حالة من الغموض القانوني، وهم أساسا من الحويجة بمحافظة كركوك، ويقيمون حاليا في مخيمات شرق الموصل. فرغم أن أولئك الأفراد كانوا قد حوكموا سابقا بتهم تتعلق بالإرهاب في محاكم بإقليم كردستان العراق، فهم يمكن أن تُعاد محاكمتهم من قبل القضاء الاتحادي إن هم عادوا إلى مناطق خاضعة للولاية القضائية الاتحادية.

37 - وقبيل حلول عيد رأس السنة الإيزيدية (Chwarshama Sur)، أعلنت سلطات دائرة التسجيل العقاري، في مراسم أقيمت في 14 نيسان/أبريل في مديرية بلدية سنجار بمحافظة نينوى، عن عملية توزيع 338 1 كتاب تمليك وأصدرت نحو 100 وثيقة سند ملكية لسكان من الإيزيديين في مجمعات

دوكوري وتل عزير. وبذلك اعتُرف رسميا بهؤلاء المستفيدين من الإيزيديين باعتبارهم أصحاب ملكيات عقارية لأول مرة منذ أجيال، بعد أن ظلوا في حالة نزوح منذ سبعينات القرن العشرين في مجمعات سكنية، وحُرموا طيلة عهود من الحق في تسجيل ملكية الأراضي بأسمائهم. وستوزَّع جميع كتابات التمليك ثم سيتم تحويلها إلى سندات ملكية. وستقوم أيضا دائرة التسجيل العقاري والسلطات المحلية المختصة بتحويل شهادات إشغال الأراضي الإضافية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والتي تشكل الأساس القانوني لإصدار سندات الملكية عملا بالقرار ذي الصلة الذي اتخذه مجلس الوزراء في عام 2023، إلى سندات ملكية في المستقبل القريب.

38 - وسُجل حتى 10 نيسان/أبريل 485 336 لاجئا وطالب لجوء لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق، منهم 563 300 من الجمهورية العربية السورية و 922 35 من بلدان أخرى. وإجمالا، يقيم 84 في المائة من اللاجئين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في إقليم كردستان العراق، بينما يقيم الباقون في محافظات وسط وجنوب العراق.

39 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2025، أعلنت الأمم المتحدة وحكومة العراق عن بدء المرحلة الثانية من خطة "الأمم المتحدة الواحدة" (2025-2027)، والتي تهدف إلى دعم الحكومة في تيسير عودة جميع المواطنين العراقيين، بمن فيهم المحتجزون، من شمال شرق الجمهورية العربية السورية بنهاية عام 2025. وتشمل الخطة فترة تنتهي في منتصف عام 2027، لضمان اكتمال عملية إعادة الإدماج بمجرد وصول العائدين إلى العراق.

40 - ومنذ بداية عملية العودة في أيار/مايو 2021، وصل إلى العراق من مخيمي الهول وروج في شمال شرق الجمهورية العربية السورية 741 3 أسرة تضم 487 14 فردا. وفي ضوء التطورات التي شهدتها الجمهورية العربية السورية، التزمت حكومة العراق، ممثلة بلجنة رفيعة المستوى مؤلفة من مكتب مستشار الأمن القومي ووزارة الهجرة والمهجَّرين وجهاز المخابرات الوطني العراقي وهيئات أمنية أخرى، بالتعجيل بعودة المواطنين العراقيين من مخيم الهول. وقررت اللجنة في كانون الثاني/يناير 2025 تسريع وتيرة العودة إلى ما يصل إلى 900 أسرة شهريا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد أُنجزت ثماني جولات من عمليات العودة في عام 2025، حيث عادت 127 1 أسرة تضم 267 4 فردا. وهذه الأرقام دليل على زيادة كبيرة في عمليات العودة مقارنة بالجولات الأربع التي أُنجزت في عام 2024. وإدراكا منه للحاجة إلى زيادة القدرة على استيعاب العائدين وعملا بتوصية اللجنة الرفيعة المستوى، خصص مجلس الأمن القومي العراقي 5 بلايين دينار عراقي (حوالي 3,8 ملايين دولار) لإعادة تشغيل مخيم الجدعة 5 السابق بالقرب من مركز الأمل لإعادة التأهيل (المعروف سابقا باسم الجدعة 1) في محافظة نينوى. وقد نصحت الأمم المتحدة في العراق بتوسيع مركز الأمل لإعادة التأهيل بدلا من تشغيل مخيم إضافي. وقد شرعت وزارة الهجرة والمهجَّرين في الاستعدادات لتشغيل موقع الجدعة 5، لكن يلزم مزيد من الدعم التقني والمالي لضمان الخدمات المناسبة.

41 - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، تقديم المساعدة للعائدين في مركز الأمل لإعادة التأهيل في الحصول على الوثائق المدنية، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم القانوني المناسب. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2024 وكانون الثاني/يناير 2025، حصل ما مجموعه 686 1 من العائدين على وثائقهم المدنية. وظلت وكالات الأمم المتحدة تتيح للعائدين إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص الكسب الاقتصادي وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وقامت اليونيسف بتحسين إمكانية

حصول 856 1 طفلا (منهم 058 1 فتاة) على الخدمات الأساسية، بينما استفاد 425 7 من العائدين من المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لـ 377 4 أسرة معيشية، واستفاد من ذلك أكثر من 000 23 فرد، وأعاد تأهيل 162 وحدة سكنية للعائدين وأفراد المجتمعات المحلية، واستفاد من ذلك أكثر من 300 1 فرد. وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية أساسية لكل من في مركز الأمل لإعادة التأهيل ولأكثر من 500 38 من اللاجئين السوريين في المخيمات عن طريق التحويلات النقدية عبر الهواتف المحمولة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات نقدية متعددة الأغراض للأسر المعيشية التي لم تكن لديها وثائق مدنية وكانت مسجلة في برامج الوثائق المدنية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تقدم حاليا الخدمات لأزيد من 700 1 أسرة معيشية (000 9 فرد).

42 - وقد أثّر انخفاض المساعدات الخارجية بوجه عام في أنشطة الأمم المتحدة في العراق. وتقوم الأمم المتحدة في العراق والحكومة معا بتقييم سبل معالجة مسألة تناقص التمويل الإنساني الدولي الموجه لأنشطة الأمم المتحدة في العراق وغير ذلك من أوجه العجز في التمويل.

43 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، وافق الصندوق الأخضر للمناخ على مشروع مدته ست سنوات بقيمة 29,2 مليون دولار، تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة، لتعزيز الكفاءة في استعمال المياه والأمن الغذائي في المناطق الريفية في العراق من خلال الزراعة القادرة على التكيف مع المناخ، وعن طريق معالجة نقص المياه والتحديات الزراعية الغذائية، مع تمكين المرأة في مجال إدارة المخاطر المناخية على مستوى المجتمع المحلي.

44 - ويؤدي تعرض العراق لآثار تغير المناخ إلى تفاقم التحديات القائمة المتعلقة بندرة المياه والتصحر وارتفاع درجات الحرارة، وبالإنتاجية الزراعية. وقد ناقش كل من وزارة البيئة العراقية وفريق الأمم المتحدة القطري في 11 آذار/مارس تشكيل فريق استشاري معني بالبيئة وتغير المناخ لمعالجة القضايا البيئية المُلحة، بما في ذلك تلوث الهواء. ويُتوخى أن يعمل الفريق الاستشاري باعتباره منصة لتحديد الأولويات البيئية وتنسيق الجهود الوطنية والدولية وتعزيز الشراكات العالمية.

45 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير 366 531 مترا مربعا من الأراضي وأزالت 287 1 قطعة من الذخائر المتفجرة، مساهمة بذلك في جهود بناء السلام والعودة الآمنة للأسر النازحة وإتاحة الأراضي الزراعية للاستخدام المُنتِج. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لأفرقة إزالة الألغام التابعة للمنظمات غير الحكومية العراقية، التي تشكل النساء 40 في المائة من أعضائها، في قضاءي سنجار والموصل بمحافظة نينوى. وبالإضافة إلى ذلك، دُرِّب 12 من ضباط الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، من بينهم 6 ضابطات شرطة، من خلال دورات لتدريب المدربين للتوعية بمسألة المتفجرات بهدف ضمان الاستجابات المستدامة لتهديد الذخائر المتفجرة.

46 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، انتهت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من تأهيل وإعادة بناء المنارة الحدباء وإعادة بناء كنيسة الطاهرة ودير الساعة و 124 من البيوت التاريخية في الموصل. واكتمل العمل في مسجد النوري في آذار/مارس، ومن المتوقع أن تفتتحه الحكومة رسميا في المستقبل القريب. وزارت المديرة العامة لليونسكو تلك المواقع في 5 شباط/فبراير، وقابلت قادة المجتمع

المحلي وممثلي المجتمع المدني والمعماريين والمهندسين الذين شاركوا في مبادرة اليونسكو "إحياء روح الموصل".

47 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قدم نائب الممثل الخاص المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية مشروع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029 إلى الحكومة لتصادق عليه. ومشروع الإطار الذي كان وقت كتابة هذا التقرير قيد الاستعراض من قبل لجنة حكومية يأخذ في الاعتبار أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي ستُنقل إلى فريق الأمم المتحدة القُطري وفقا لخطة نقل مهام البعثة وتصفيتها (S/2024/966، المرفق).

دال - حقوق الإنسان وسيادة القانون: التطورات والأنشطة

48- في 27 كانون الثاني/يناير، أجرى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في دورته الثامنة والأربعين، استعراضا لحالة حقوق الإنسان في العراق في إطار الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. وتولى رئاسةَ وفد العراق وزيرُ العدل. وشارك في الاستعراض ما مجموعه 93 دولة عضوا وقدمت 263 توصية تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في العراق. وسيقوم العراق باستعراض تلك التوصيات وبحثها، من أجل اعتمادها في الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، التي ستُعقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2025.

49 - وصوت مجلس النواب في 21 كانون الثاني/يناير لاعتماد قانون بتعديل قانون الأحوال الشخصية (رقم 188 لسنة 1959)، الذي يُعد الإطار القانوني الأساسي الذي يحكم شؤون الأسرة والفرد للمسلمين في العراق. ويبقي التعديل على الحكم القانوني المتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج (18 سنة، أو 15 سنة بموافقة المحكمة وولي الأمر)، وينص على وضع قانون للأحوال الشخصية خاص بالشيعة، على أن يقوم بصياغته ديوان الوقف الشيعي، بمساعدة من خبراء في القانون. ولمواطني العراق الاحتفاظ بخيار الزواج في إطار قانون عام 1959. وقد شددت الأمم المتحدة في العراق على أهمية ضمان أن تكون الإصلاحات القانونية، بما في ذلك أي مدونة توضع في إطار إصلاح قانون الأحوال الشخصية، منسجمة مع التزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بصون حقوق ورفاه النساء والأطفال.

50 - وأُدخل على قانون العفو العام (رقم 27 لسنة 2016) تعديل أُقر في 21 كانون الثاني/يناير، ويبقي التعديل على الأحكام التي يُسمح بموجبها للجنة قضائية بإعادة فتح التحقيقات والمحاكمات التي يُزعم أنها استندت إلى اعترافات انتُزعت تحت التعذيب أو أدلة قدمها مخبرون دون كشف هويتهم أو اعترافات مقدمة من أطراف ثالثة، كما يوسع نطاق تطبيق القانون ليشمل الجرائم المرتكبة حتى كانون الثاني/يناير 2025. وبالإضافة إلى ذلك، يوسع التعديل قائمة الجرائم الإرهابية المستثناة صراحة من العفو، بما في ذلك جرائم التحريض أو المساعدة أو التجنيد التي ارتُكبت قبل 10 حزيران/يونيه 2014.

51 - وفي إطار الجهود المستمرة الرامية إلى ضمان حماية الصحفيين وتعزيز حوار منظم بشأن حرية التعبير، يسَّرت البعثة في 7 نيسان/أبريل حلقة حوار في إربيل للصحفيين والمجتمع المدني وممثلي هيئات تنظيم وسائل الإعلام والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان.

52 - ووثقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 16 حالة وُجهت فيها اتهامات لناشطين وصحفيين بموجب أحكام التشهير المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي (1969) لانتقادهم مسؤولين حكوميين

أو سياسات حكومية. وظل ممثلو المجتمع المدني يواجهون التهديدات والترهيب بسبب التعبير عن آراء منتقدة للموظفين العموميين. ومن الأمثلة على ذلك، تلقى أحد نشطاء حقوق الإنسان تهديدا بالقتل من مجهول بعد انتقاده تدهور الخدمات الأساسية وادعائه وجود الفساد. بالإضافة إلى ذلك، وفي سلسلة من الحوادث وقعت في شباط/فبراير، اعتُقل ما لا يقل عن 12 من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في إقليم كردستان العراق لنشرهم محتوى اعتُبر مخالفا للآداب العامة، ووُجهت لهم تهم بموجب المادة 2 من قانون منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات في إقليم كردستان العراق.

53 - وفي 6 آذار/مارس، وفي إطار جهود الأمم المتحدة في العراق للاحتفال باليوم الدولي للمرأة على صعيد البلد، نظمت البعثة حلقة حوار في إربيل. وحضر تلك الفعالية ممثلون من حكومة إقليم كردستان والمجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان، وشركاء رئيسيون من الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لمناقشة جهود التعاون الرامية إلى تعزيز حماية المرأة وتمكينها في إقليم كردستان العراق.

54 - ووثّقت البعثة خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 31 آذار/مارس ما عدده 25 من الحوادث المرتبطة بالنزاع، أسفرت عن وقوع ما لا يقل عن 52 إصابة في صفوف المدنيين (22 حالة وفاة، من بينهم 14 طفلا وامرأتان، و 30 جريحا، من بينهم 12 طفلا وامرأة واحدة). وكانت معظم هذه الإصابات في صفوف المدنيين ناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب، تليها الهجمات الجوية، والنيران غير المباشرة، ونيران الأسلحة الصغيرة.

55 - وتحققت فرقة العمل القُطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها، خلال الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 31 آذار/مارس، من حوادث قتل وتشويه 26 طفلا (17 فتى و 9 فتيات) تتراوح أعمارهم بين عامين و 17 عاما، بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب (قُتل 14 وتعرض 12 للتشويه). ووقعت الحوادث في مناطق كانت فيما سبق تحت سيطرة داعش.

56 - ولا تزال حالات الاختفاء القسري مصدر قلق دائم في العراق، حيث تشير التقديرات إلى أن ما بين 000 250 و 000 000 1 فرد فُقدوا على مدى العقود الخمسة الماضية، بينما تواصل أسر الضحايا البحث عن إجابات تكشف مصير أحبتها وتبين مكان وجودهم.

رابعا - المسائل الأمنية والعملياتية

ألف - مستجدات الترتيبات الأمنية

57 - دعمت إدارة شؤون السلامة والأمن، في المتوسط، 28 مهمة ميدانية يوميا في جميع أنحاء البلد في المناطق التي قُدّر أن مستويات المخاطر فيها متوسطة أو عالية. وظل التنسيق الوثيق مع الحكومة قائما لكفالة تقديم الدعم الأمني اللازم لعمليات الأمم المتحدة.

باء - مستجدات أنشطة نقل مهام البعثة

58 - عملا بقرار مجلس الأمن 2732 (2024)، قُدم إلى مجلس الأمن في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024 خطة الأمين العام لنقل مهام البعثة وتصفيتها (S/2024/966، المرفق). ووُضعت الخطة بالتشاور الوثيق مع حكومة العراق. وتحدد الخطة ثلاث أولويات استراتيجية لنقل مهام البعثة، وذلك لتوجيه عمل منظومة الأمم المتحدة في العراق لما تنسحب البعثة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، ولإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة بعد خروج البعثة: (أ) تنفيذ الولاية بفعالية، مع التركيز على المساعدة الانتخابية، بما في ذلك دعم مشاركة المرأة؛ وتيسير إحراز تقدم نحو إيجاد حل نهائي للمسائل المعلقة بين العراق والكويت، بما في ذلك مسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة؛ وتيسير المهام الإنمائية والإنسانية؛ وتعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان؛ (ب) نقل المهام لضمان الحفاظ على المكاسب واستمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة؛ (ج) خفض قوام البعثة بصورة آمنة وتدريجية، على أن ينتهي ذلك بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

59 - ووفقا لخطة نقل مهام البعثة وتصفيتها، شرعت البعثة في عملية نقل المهام، حيثما أمكن وكان مناسبا، إلى الفريق القطري في مجالات المساعدة الانتخابية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والسلام والأمن، والأمن المناخي، مستفيدة من آليات التنسيق والأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029. ومن ثم، نقلت البعثة دورها باعتبارها قائدة مجموعة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بالمساواة بين الجنسين إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ودورها باعتبارها رئيسة لآلية الرصد والإبلاغ بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ودورها باعتبارها رئيسة للمجموعة الاستشارية النسائية والرئيسة المشاركة لفرقة العمل القُطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها إلى مكتب المنسق المقيم في العراق.

60 - وبدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير الخفض التدريجي لقوام البعثة بتقليص ملاك موظفي البعثة وإغلاق المكتبين الميدانيين في الموصل وكركوك، الأول في 31 آذار/مارس والثاني في 30 نيسان/أبريل، ووضع وتنفيذ خطة لإعادة وحدة حراسة الأمم المتحدة إلى أوطانها عملا بالقرار 2732 (2024). ونتيجة لذلك، لا يزال الخفض التدريجي للبعثة يسير وفق الجدول الزمني المحدد، حيث سينخفض قوام البعثة من 776 وظيفة و 245 فردا في وحدة الحراسة في كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 583 وظيفة و 157 فردا في وحدة الحراسة بحلول 31 تموز/يوليه.

جيم - مرافق البعثة ومسائل اللوجستيات والطيران والمسائل المالية والقانونية المتعلقة بالبعثة

61 - واصلت البعثة وضع العمليات الإدارية المتعلقة بالإغلاق والاستعداد للتصفية. فقد وضعت خطة للتصرف في الأصول حرصا على أن يكون إجراءات التصرف في أصولها ونقل الأصول إلى فريق الأمم المتحدة القُطري، أو التبرع بالأصول لحكومة العراق، موثقة وشفافة ومنسجمة تماما مع سياسات وإجراءات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد أنجزت البعثة حتى وقت كتابة هذا التقرير 25 في المائة من مهام إعداد المحفوظات وإدارة السجلات، وشرعت في التحقق المادي من الأصول والتنظيف البيئي، والمهام اللوجستية الأخرى. وتجري حاليا عمليات تصفية وتسليم مجمع الموصل، بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية والوطنية. ومن المقرر الانتهاء من تسليم مجمعي الموصل وكركوك إلى السلطات الوطنية بحلول 31 أيار/مايو بالنسبة للأول و 31 تموز/يوليه بالنسبة للثاني.

62 - وظلت البعثة تتواصل بانتظام مع حكومة العراق لاستكشاف إمكانية تسليم أصولها واستخدام مبانيها. ونتيجة للمناقشات المنتظمة والإيجابية مع اللجنة الحكومية المعنية بالمرحلة الانتقالية، صدر عن الحكومة رد إيجابي على طلب فريق الأمم المتحدة القُطري السماح له باستخدام المجمعين المتكاملين في بغداد وإربيل بعد انسحاب البعثة. وتستعد البعثة حاليا لتسليم إدارة المجمعين المتكاملين إلى فريق الأمم المتحدة القُطري، بحيث يصبح المجمعان تحت عهدته اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026.

خامسا - ملاحظات

63 - أشيد بجهود حكومة العراق، بقيادة رئيس مجلس الوزراء، السيد السوداني، سعيا منها لإحلال السلام وبسط الاستقرار وتحقيق التنمية في العراق، فضلا عن نشاطها الدبلوماسي في المنطقة. وأشيد أيضا بجهود القادة السياسيين في إقليم كردستان العراق في هذا الصدد.

64 - إن قرار حكومة العراق إجراء انتخابات برلمانية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر تطور جدير بالترحيب. واليوم والاستعدادات جارية للانتخابية، ينبغي لجميع العراقيين، ولا سيما القادة السياسيون، أن يضطلعوا بدورهم في تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات في أجواء سلمية جيدة التنظيم، مثبّتين بذلك المكاسب الديمقراطية التي أحرزها البلد. والأمم المتحدة ملتزمة، مثلما كان الأمر في الدورات الانتخابية السابقة، بتقديم المساعدة الانتخابية المحددة الأهداف من خلال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وفي هذا الصدد، أحث السلطات على مواصلة تقديم كل الدعم اللازم لتنظيم الانتخابات، بما في ذلك عن طريق التعاون مع الجهات المانحة الأخرى لتمويل أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية.

65 - وبالإضافة إلى ذلك، أشجع الأحزاب السياسية والمؤسسات العراقية على التشجيع على المزيد من الإدماج والمشاركة الهادفة للنساء والأقليات والفئات الناقصة التمثيل في جميع مراحل العمليات الانتخابية والسياسية. والأمم المتحدة مستعدة لدعم هذه الجهود.

66 - وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في إقليم كردستان العراق في 20 تشرين الأول/أكتوبر، أدعو القادة السياسيين في الإقليم إلى العمل معا من أجل الإسراع بتشكيل حكومة إقليمية فعالة وضمان المشاركة السياسية الهادفة للمرأة على جميع المستويات، بهدف تحقيق مكاسب ملموسة لسكان الإقليم.

67 - وأرحب بجهود العراق والكويت لإقامة علاقات ثنائية أقوى وحل القضايا العالقة. ومن التطورات الإيجابية المسجلة في هذا الصدد تنفيذُ اتفاق إزالة الوحدات السكنية على طول الحدود العراقية الكويتية في أم قصر، وتكليفُ كل من العراق والكويت مبعوثين لتسهيل حل القضايا العالقة بين البلدين، واستئنافُ اجتماعات اللجنة الفنية والقانونية الكويتية - العراقية المشتركة. وأنا أشجع حكومة العراق على اتخاذ المزيد من الخطوات لاستعادة الثقة وإحراز تقدم بشأن جميع المسائل المعلقة بين البلدين، بما في ذلك بخصوص ملف المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وسأقدم توصياتي عملا بالفقرة 6 (ب) من قرار مجلس الأمن 2732 (2024) بشأن إنشاء آلية متابعة مناسبة لهذا الملف بشكل منفصل في تقريري الثاني والأربعين عن تنفيذ الفقرة 4 من القرار 2107 (2013) (S/2025/320).

68 - وأثني على الجهود المتضافرة التي تبذلها حكومة العراق لتسريع عودة جميع المواطنين العراقيين من الجزء الشمالي الشرقي من الجمهورية العربية السورية، وأدعو إلى تقديم الدعم الدولي لحكومة العراق وخطة "الأمم المتحدة الواحدة"، حتى يتسنى استكمال العودة بحلول نهاية عام 2025. وأكرر مناشدتي جميع الدول الأعضاء أن تعيد رعاياها من مخيم الهول إلى أوطانهم دون مزيد إبطاء.

69 - إن الالتزام المستمر من حكومة العراق بالتعجيل بإعادة إدماج النازحين داخليا في المجتمع العراقي أمر جدير بالثناء. وأنا أكرر الدعوة إلى إيجاد حلول دائمة لعودة السكان الذين لا يزالون من ضمن النازحين. ويجب أن تكون عمليات العودة طوعية وآمنة ومستدامة، وأن تكون مصحوبة بجهود أوسع نطاقا لتحسين الظروف المعيشية في مناطق العودة أو إعادة التوطين، بما يتماشى مع المعايير والالتزامات الدولية.

70 - وينبغي للعراق أن يحرص على أن تكون أي تغييرات في تنظيم أمور الأحوال الشخصية متماشية مع التزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بصون حقوق المرأة والطفل ورفاههما. وفي هذا الصدد، أؤكد من جديد دعم الأمم المتحدة المستمر والثابت للعراق في تطلعاته نحو دولة تقوم على دعم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

71 - إن الحق في حرية التعبير هو حجر الزاوية في المجتمع الديمقراطي ويؤدي دورا حاسما في الحفاظ على صحة واستدامة الحكم الديمقراطي. فبينما تهدف قوانين التشهير إلى حماية الأفراد من التصريحات الكاذبة والضارة، ينبغي ألا تنتهك هذه القوانين حرية التعبير. وأنا أشجع العراق على المضي نحو إلغاء تجريم التشهير واعتماد سبل انتصاف مدنية بدلا من ذلك، الأمر الذي يمكن أن يوفر الحماية المناسبة دون انتهاك الحق في حرية التعبير.

72 - وأشجع حكومة العراق على زيادة تفاعلها مع آليات هيئات معاهدات الأمم المتحدة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بمسألة حالات الاختفاء القسري. وهذا يشمل تنفيذ التوصيات الشاملة التي قدمتها اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في التقرير النهائي عن زيارتها الأولى إلى العراق (CED/C/IRQ/VR/1 (Findings))، الذي اعتمدته اللجنة وأطلعت الحكومة عليه في نيسان/أبريل 2023.

73 - والأمم المتحدة باقية على التزامها بضمان التنفيذ الناجح للولاية المتبقية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والخفض التدريجي المنظم للبعثة وإغلاقها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وتبذل أسرة الأمم المتحدة في العراق قصارى جهدها لتوطيد الإنجازات التي أحرزتها البعثة منذ عام 2003 وللحفاظ على تلك الإنجازات، وهي ملتزمة بالعمل عن كثب مع حكومة العراق لدعم النهوض المستمر بالشراكة بين الأمم المتحدة والعراق.

74 - ولقد كان تعاون حكومة العراق مع الأمم المتحدة ودعمها إياها أساسيين خلال العملية الانتقالية للبعثة. وأنا أعرب عن امتناني لحكومة العراق لتمكينها الأمم المتحدة من الاحتفاظ باستخدام المجمعين المتكاملين في بغداد وإربيل لعملياتها بعد خروج البعثة.

75 - وفي الأخير، أود أن أوجه شكري للممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، محمد الحسن، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على تفانيهم المستمر في تنفيذ الولاية المنوطة بالمنظمة في البلد.